الأمم المتحدة

E/CN.6/2010/NGO/1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
07 December 2009
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الرابعة والخمسون

١-١٢ آذار/مارس ٢٠١٠
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين ومساهمتها في تشكيل المنظور الجنساني في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

بيان مقدم من منظمة أنصار حقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.6/2010/1.

291209 291209 09-63878 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

البيان

كفالة حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة: الانتقال من الإعلانات إلى التنفيذ والتفعيل

١ - في عام ١٩٩٥، استضافت لجنة وضع المرأة المؤتمر الدولي الرابع المعني بالمرأة في بيجين. وإلى جانب مناقشة احتياجات المرأة إلى المساواة، والتنمية والسلام، أكد المندوبون على الحاجة إلى النهوض الحقيقي بتمتع المرأة بحقوق الإنسان الخاصة بها، ويعكس كل من الوثائق الختامية، وإعلان ومنهاج عمل بيجين[(١)]، هذه المسائل ذات الأولوية.

٢ - وفي آذار/مارس ٢٠١٠، ستحتفل اللجنة بمرور ١٥ عاما على إقرار إعلان ومنهاج عمل بيجين، وستجري استعراضاً لمدى تنفيذ الدول الأعضاء لهما. وهذا الاستعراض الذي يجرى بعد مرور ١٥ عاما ليس وقتا لمجرد إصدار المزيد من المعايير والمراسيم بشأن الحاجة إلى أن يُضمن للمرأة تمتعها بالكامل بحقوق الإنسان الخاصة بها؛ وإنما هو وقت لتقييم مدى فعالية تنفيذ الدول الأطراف لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وتشاطر الخبرات وأفضل الممارسات، والوقوف على مشاكل التنفيذ وحلولها. وسيعمل هذا البيان بمثابة خطوة صوب توفير نموذج للطريقة التي ينبغي بها إجراء الاستعراض، وسيقيم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في مجالين لهما أهمية خاصة للمرأة اليوم - وهما الاتجار بالبشر والعمالة - مع تقديم أمثلة على التنفيذ الفعال في كل مجال منهما.

مكافحة الاتجار بالنساء

٣ - خلال الأعوام الخمسة عشر التي مضت منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، قامت الدول في إطار تنفيذها لإعلان ومنهاج عمل بيجين بمكافحة الاتجار بالبشر في المقام الأول عن طريق تعزيز الوعي بالمشكلة فيما بين سكانها، وعن طريق اعتماد تشريعات مناهضة للاتجار بالبشر[(٢)]. إلا أن الاتجار بالبشر لا يزال يمثل مشكلة خطيرة على الصعيد العالمي. وتقدر وزارة الخارجية بالولايات المتحدة أن عدد الأشخاص الذين يجري الاتجار بهم

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع *A.96.IV.13*)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٢) انظر تقرير الأمين العام المعنون ''استعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين'' والوثائق الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين'' *E/CN.6/2005/2* و *Corr.1*. المؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الفقرة ٥٣٤ المرفق. انظر ''المبادرات الأخرى الكفيلة بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين'' قرار الجمعية العامة S-23/3 المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، المرفق، الفقرتين ١٣ و ١٥.

في أنحاء العالم سنويا يصل إلى مليوني شخص[٣]، وتقدر منظمة العمل الدولية عدد الأشخاص المستعبدين (بما في ذلك العمل القسري والسخرة والاسترقاق الجنسي التجاري) بنحو ١٢,٣ مليون شخص في أي وقت من الأوقات[٤]. ويجني المتجرون إيرادات من تجارتهم المحظورة سنويا تقرب من ٩ بلايين دولار[٥]، وتعد كل دولة في العالم تقريبا إما دولة مصدر (حيث يجري توظيف الضحايا و/أو اختطافهم) أو دولة مقصد (حيث يجبرون على العمل رغما عن إرادتهم) أو الاثنين معا[٦].

٤ - وكما أشار الأمين العام في عام ٢٠٠٥، واجهت الدول القائمة بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين صعوبات كبيرة في تنفيذهما بشكل فعال في مجال الاتجار بالبشر، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم التصدي لأسبابه الجذرية، التي تتضمن الفقر، والتشرد/الهجرة، والتمييز، والعنف القائم على أساس نوع الجنس (E/CN.6/2005/2 الفقرة ٥٣٦). وتتمثل مشكلة عدم التصدي للأسباب الجذرية في أن المتجرين بالبشر سوف يجدون دائما ضحايا لاستغلالهم ما دامت الأحوال الخارجية لا تزال تضع المرأة في موقف ضعف. وفييت نام هي إحدى البلدان التي كافحت بفعالية الأسباب الجذرية للاتجار، إذ قامت حكومتها بصياغة نهج متعدد الأوجه للتصدي لأوجه الضعف التي تفضي إلى الاتجار سواء عند المصدر أو عند المقصد.

٥ - وفي إطار برنامج أشارت إليه منظمة العمل الدولية بوصفه ضمن ''أفضل الممارسات''، قامت كومة فييت نام بوضع مجموعة شاملة من الخدمات المقرر توفيرها للسكان عن طريق تنسيق الجهود التي تبذلها الوكالات والمنظمات متعددة القطاعات على كافة الأصعدة[٧]. وبدأ البرنامج بحملات إعلامية صممت لتثقيف النساء والأطفال بشأن خطر الاتجار بالبشر، وتضمنت أنشطة الحملات توزيع المنشورات، وإسداء المشورة للفئات والأفراد المرجح تعرضها للخطر، والمنتديات المدرسية التي يقوم الطلبة بتنظيمها.

---

(٣) مكتب التحقيقات الاتحادي، ''الاتجار بالبشر: تقرير استخباراتي''، ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ يمكن الاطلاع عليه في الموقع: *http://www.fbi.gov/page2/june06/human_trafficking061206.htm*.

(٤) انظر وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص، ''التقرير المعني بالاتجار بالأشخاص'' حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الصفحة ٨.

(٥) *Howard B. Tolley, Jr.,"Human Trafficking", in Encyclopaedia of Human Rights, (David P. Forsythe ed.), New York, Oxford University Press, August 2009, Vol.2, P.494*.

(٦) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، البرنامج العالمي ضد الاتجار بالأشخاص، وحدة مناهضة الاتجار بالأشخاص، ''الاتجار بالأشخاص، الاتجاهات العالمية''، (نيسان/أبريل ٢٠٠٦) الصفحات ١٧-٢٠ (من إعداد كريستينا كانغاسبونتا).

(٧) منظمة العمل الدولية، البرنامج الدولي المعني بالقضاء على عمالة الأطفال، مشروع ميكونغ دون الإقليمي لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال، مواجهة التحدي: الممارسات المثبتة لمنع الاتجار بالبشر في منطقة ميكونغ الفرعية العظمى (جنيف ٢٠٠٨).

٦ - ولم يقتصر برنامج حكومة فييت نام على أنشطة التوعية، بل مضى في إجراء تقييم للاحتياجات وتدريب النساء على المهارات الوظيفية، وتقديم الدعم التعليمي للأطفال المعرضين للخطر، وتوفير الائتمان المالي لزيادة الدخل وإيجاد فرص العمل للنساء الفقيرات وأسرهن.

٧ - ورغم عدم إعطاء أرقام محددة، تعتبر منظمة العمل الدولية هذا البرنامج ناجحا ويقدم توجيها فيما يتعلق بكيفية تصميم الحكومات لبرامجها المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر: إذ ينبغي أن تكون ذات طابع شامل، وأن تتضمن خدمات للدعم (التعليمي والمالي وما إلى ذلك) إلى جانب أنشطة إذكاء الوعي، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال المرجح تعرضهم للخطر. وفي حين أن هناك أهمية لإذكاء الوعي في حد ذاته، فلا بد أن يقترن بتوفير الخدمات التي تدعم الأفراد الأكثر ضعفاً في المجتمع من أجل القضاء الفعلي على الاتجار بالبشر، إذ أن عدم وجود ضحايا محتملين لا يترك للمتجرين أحداً يستغلونه.

تعزيز القوة الاقتصادية للمرأة وفرص العمل المتاحة لها

٨ - منذ إقرار إعلان ومنهاج عمل بيجين في عام ١٩٩٥، بذلت الدول الأطراف جهودا حقيقية من أجل زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وتعزيز استقلاليتها الاقتصادية[٨]. وبالرغم من هذه الجهود، قدم تقرير أعدته منظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠٩ إحصاءات تبين بقاء الفجوات القائمة بين الجنسين في مجال العمالة[٩]. ولا يزال معدل البطالة لدى النساء أعلى منه لدى الرجال، ومع تقارب معدلات المشاركة في القوة العاملة لكل من النساء والرجال، لا تزال الفجوة قائمة، وهي تقترب من ٢٥ نقطة مئوية في عام ٢٠٠٨[١٠]. وحتى عند نجاح المرأة في دخول سوق العمل، فهي تواجه تمييزا سواء في أوضاع العمل وفي الأجور حيث يحتمل على نحو أكبر من الرجل أن تعمل في القطاعات التي لا تحتاج إلى مهارة أو القطاعات غير النظامية، ولا يزال الأجر الذي تكسبه في الساعة لا يزيد عن ٨٠ إلى ٨٥ في المائة مما يكسبه الرجال العاملون في الوظائف المقابلة التي تتطلب مستوى مقاربا من التعليم والتدريب والمهارات[١١].

(٨) انظر قرار الجمعية العامة S-23-3 المرفق، الفقرة ٢٠.

(٩) منظمة العمل الدولية، فريق اتجاهات العمالة، الاتجاهات العالمية لعمالة النساء (آذار/مارس ٢٠٠٩) جنيف، مكتب العمل الدولي ٢٠٠٩.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ١١ والصفحات من ١٧-١٩.

٩ - ويتمثل أحد أهم المعوقات التي تعترض التنفيذ الفعال للبرامج في مجال العمالة هي أنه، بالرغم من اعتماد الحكومات لسياسات وبرامج مراعية للاعتبارات الجنسانية، لم تتمكن الحكومات من الحكم على مدى فعاليتها وتصميمها على نحو ملائم حسب ما هو مطلوب نظرا لعدم كفاية عمليات جمع البيانات وتقييمها (E/CN.6/2005/2 الفقرة ٣٢٢). وتعد أنشطة جمع البيانات وتقييمها هذه أمرا رئيسيا في تصميم سياسات وبرامج فعالة لإيجاد فرص عمل للنساء نظرا لأن الحكومات غير قادرة على الوقوف على الأمور التي تنجح في تقليص أوجه التباين بين الجنسين بدون تحديد أين تكمن أوجه التباين هذه وما الذي يسببها.

١٠ - وأثبتت مدينة ومقاطعة سان فرانسيسكو قيمة هذا الدرس عندما أصبحت في عام ١٩٩٨ أول وحدة محلية في العالم تطبق المبادئ الواردة في القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[١٢] على المستوى المحلي[١٣].

١١ - وقدمت سان فرانسيسكو في إطار استخدامها لتحليلات التباينات الجنسانية في سبع إدارات تابعة للمدينة نموذجا ممتازا لاستخدام سبل جمع البيانات وتحليلها من أجل الوقوف على التمييز ومعالجته عن طريق استخدام برامج وسياسات للعمالة مصممة خصيصا من أجل المرأة والأقليات. وفي إطار تحليل التباينات الجنسانية، قامت إدارات المدينة أولا بتحديد النتائج التي ترغب في تحقيقها، ثم بجمع البيانات والمعلومات الديموغرافية بشأن المستفيدين من السياسة أو من البرنامج، ثم بصياغة استراتيجيات موجهة للوصول إلى النتائج المرغوبة باستخدام نتائج تحليل البيانات. وتضمنت المرحلة النهائية من العملية وضع أولويات للاستراتيجيات المقترحة في إطار خطة عمل شاملة، ووضع آلية للرصد للإشراف على تنفيذ خطة العمل "وتحديد مدى فعاليتها وكفاءتها في المساعدة في الوصول إلى المساواة والقضاء على التمييز"[١٤].

---

(١٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

(١٣) مدينة ومقاطعة سان فرانسيسكو، كاليفورنيا، الأمر رقم ١٢٨-٩٨: الإدارة المعنية بمركز المرأة، مدينة ومقاطعة سان فرانسيسكو، المساواة بين الجنسين في مدينة ومقاطعة سان فرانسيسكو: التطبيق المحلي لاتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، انظر *http://www.sfgov.org/site/cosw_index.asp?id=10848*. City and County of San Francisco, Cal., Ordinance 128-98; Dep't On The Status Of Women, City And County Of San Francisco, Gender Equality In The City And County Of San Francisco: Local Implementation Of The United Nations Convention To Eliminate All Forms Of Discrimination Against Women (Cedaw) 1 (2009), http://www.sfgov.org/site/cosw_index.asp?id=10848.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٤-٥.

١٢ - وباستخدام تحليلات التباين الجنساني، أشارت إدارة سان فرانسيسكو المعنية بوضع المرأة إلى تحقق إنجازات كبيرة داخل الإدارات المختارة التابعة للمدينة، بما في ذلك زيادة نسبة توظيف النساء والأقليات والاحتفاظ بهن (ويشكلون نسبة ٦٩ في المائة و ٣٩ في المائة على الترتيب من حجم القوة العاملة في شباط/فبراير ٢٠٠٩) ووضع سياسات للعمل أكثر مرونة تساعد المرأة في تحقيق توازن بين التزاماتها إزاء العمل والأسرة (هناك ما يزيد عن ثلثي الموظفين العاملين في إدارة البيئة ممن يشاركون في نوع من برامج أوقات العمل المرنة)[١٥]. وتواصل الإدارة المعنية بوضع المرأة جمع البيانات وتحليلها بشأن أوجه النجاح والفشل لبرامج العمالة الصادرة في إطار المرسوم المحلي لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولكن بالنظر إلى أوجه النجاح الأولية التي ترتبت على استخدام سان فرانسيسكو لتحليل التباين الجنساني، يبدو أن الحكومات تستطيع أن تزيد بشكل كبير من فاعلية الجهود التي تبذلها بشأن عمالة المرأة عن طريق زيادة استخدام جمع البيانات وتحليلات التباين الجنساني من أجل استهداف سياسات وبرامج العمالة المناهضة للتمييز في المجالات التي توجد حاجة ماسة إليها. ويعزز جمع البيانات أيضا من الشفافية ويجعل من الممكن لكل من القطاعين العام والخاص تحليل مدى فعالية البرنامج.

الاستنتاجات

١٣ - نظرا لمحدودية الحيز المتاح، جرى بالضرورة تضييق نطاق الاستعراض الوارد في هذا البيان بشكل كبير؛ وسيكون بالطبع نطاق الاستعراض المقرر أن تجربة لجنة وضع المرأة في آذار/مارس ٢٠١٠ أوسع كثيرا. ومع ذلك، فهذا الاستعراض النموذجي يساعد في التخطيط للمناسبة السنوية لمرور ١٥ عاما لأنه يؤكد على المكونات الأساسية اللازمة لإجراء استعراضات شاملة وفعالة. أولا، ينبغي للمنظمين والمندوبين تحديد أهم المجالات المستهدفة (من قبيل الاتجار بالبشر والعمالة)، حيث لا تزال هناك عقبات كبيرة تعترض تمتع المرأة بحقوق الإنسان الخاصة بها. وبعد تحديد المجالات المستهدفة، ينبغي أن يقيم المندوبون الجهود التي بذلتها الدول في محاولة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في تلك المجالات، وكذلك حجم ونطاق أوجه القصور المتبقية في التنفيذ. وبعد تحديد أوجه القصور تلك، ينبغي أن يحاول المندوبون التعرف على مصادرها (من قبيل عدم التصدي للأسباب الجذرية أو عدم كفاية جمع البيانات) وتبادل المعلومات والخبرات حتى يمكن الوقوف على الحلول وأفضل الممارسات وردها مرة أخرى إلى الدول للنظر فيها وتنفيذها.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٨-٩.

١٤ - وفي المناسبة السنوية لمرور ١٥ عاما على انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، يعد القيام باستعراض فعال يركز على تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين أمرا بالغ الأهمية. وكان أمام الدول ما يكفي من الوقت لإصدار البيانات والتأكيدات على المبادئ التي تنص على ضمان تمتع المرأة بحقوق الإنسان الخاصة بها؛ وقد حان الآن الوقت كي تبدأ الدول العمل في هذه الأمور وتفي بوعودها.